آفاق ١

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة ١٤ أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

الأربعاء - 29 ديسمبر 2010 - العدد 15037

Wednesday -29 December 2010 - Issue 15037

ونفسية، وتهديد الأمن الإنساني للأفراد في المجتمع اليمني.

يتبين من الجدول رقم (51)، أن من أهم الأسباب المؤدية لسوء استعمال الأسلحة النارية، تركه في متناول الأطفال، واتفق حول هذا السبب معظم أفراد العينة بحسب الجنس (ذكور، إناث)، ومحل الإقامة (ريف، حضر)، وكذا بحسب المستويات المختلفة من التعليم، وبنسب مرتفعة، وهذا يدل على أن معظم الحوادث التي تقع من قبل الأطفال، وتتسبب في وقوع القتل العمد أو الخطأ، أو وقوع بعض الإصابات الخطيرة، والخفيفة؛ يعود السبب الرئيسي في وقوعها إلى أن السلاح الناري كان في متناول الأطفال، وغير محفوظ في أماكن آمنة، وبعيدة عن أيديهم.

وقد صرح بعض أفراد العينة أن السبب يعود إلى "أن بعض الآباء يشجعون أولادهم، ويسمحون لهم باستخدام هذه الأسلحة أوقات فسحهم؛ الأمر الذي يسهل على الطفل إساءة استعمال السلاح عندما يكون في حالة غضب في المنزل مع إخوته وأهله، أو في حالة شجار مع أحد زملائه، من خلال أخذ السلاح المتروك أمامه في المنزل، واستعماله كنوع من رد الفعل الذي يذهب ضحيته إنسان".

يتبين من الجدول (52)، أن غالبية أفراد العينة بحسب الجنس ومحل الإقامة والمؤهل التعليمي، يتفقون على أن معظم الحوادث المتأتية من السلاح الناري، خاصة تلك التي تقع في المنازل، أو بعض الأماكن العامة، تأتي نتيجة لترك السلاح الناري مليئاً بالذخيرة؛ مما يسهل استعماله من قبل الفرد الكبير والصغير الذكر والأنثى، طالما وأنه مليء بالذخيرة، ولا يبقى سوى الضغط على الزناد عند حالة الغضب أو المشاجرة، دون أن يترك للفرد أدنى تفكير بالعاقبة إلا بعد وقوع الجريمة.

كما نجد نسب الموافقة على أهمية هذا العامل من قبل أفراد العينة تختلف لدى الذكور، حيث بلغت 78.9 ٪، مقابل 83.2 ٪ لدى الإناث. بينما نجد هذه النسب تختلف إلى حد ما بين الريف والحضر، فهي 78.2 ٪ لدى أفراد العينة الريفية، مقابل 81.5 ٪ لدى أفراد العينة الحضرية، إلا أن النسب كانت مرتفعة عند مقارنة أفراد العينة على المستوى التعليمي، حيث بلغت عند الأميين 79.9 ٪، و79.7 ٪ عند من يقرأ ويكتب، و84.7 ٪ عند من لديهم تعليم أساسي، و79.5 ٪ عند من لديهم تعليم ثانوي، و80.1 ٪ عند من لديهم تعليم جامعي.

وهذا يعود إلى أن الفرد لا يحصل على التوعية اللازمة في هذا المجال من قبل الأسرة، ولا من قبل وسائل الإعلام الحكومية وغير الحكومية، لتعريفه بما للسلاح من مخاطر على الفرد والأسرة والمجتمع.

يتبين من الجدول رقم (53)، أن غالبية أفراد العينة بحسب الجنس ومحل الإقامة والمؤهل التعليمي لديهم نفس النظرة إلى أن معظم الحوادث المتأتية من السلاح الناري، خاصة تلك التي تقع في المنازل، أو بعض الأماكن الأخرى؛ تكون نتيجة لعدم أخذ الحذر، وترك الأمان الخاص بالسلاح دون إغلاق، بالرغم من أنه مليء بالذخيرة، مع وجود طلقات نارية في باطن الماسورة، وهذه العملية تزيد من ارتفاع حوادث القتل الخطأ على مستوى أفراد الأسرة الواحدة والأقرباء، وتحدث معظم الحوادث في حالة التنظيف والصيانة للأسلحة، أو في حالات المزاح مع الأهل والأصدقاء، أو لأي عارض آخر مثل: مشادة، أو تعرضه لحادث سير أو غيره.

ونجد نسب الموافقة على أهمية هذا العامل من قبل أفراد العينة لدى الذكور 89.7 ٪، ولدى الإناث 89.6 ٪، بينما نجدها تختلف إلى حد ما بين الريف والحضر، فهي 74.9 ٪ لدى أفراد العينة الريفية، و88.1 ٪ لدى أفراد العينة الحضرية، إلا أن النسب كانت مرتفعة عند مقارنة أفراد العينة على المستوى التعليمي، حيث بلغت عند الأميين 87.1٪، و82.0٪ عند من يقرأ ويكتب، و93.2 ٪ عند من لديهم تعليم أساسي، و85.0 ٪ عند من لديهم تعليم ثانوي، و87.6 ٪ عند من يحملون مؤهلات جامعية فما فوق، ومن هذه النسب يلاحظ أن هذا السبب وغيره من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة حوادث حيازة السلاح الناري بحاجة إلى حملة توعوية مكثفة حول هذه الأسباب لتعريف الناس بما تلحقه من أضرار على الفرد والأسرة والمجتمع.

يتبين من الجدول رقم (54)، أن هناك أسباباً أخرى تؤدي إلى حيازة السلاح وسوء استعماله من قبل الأفراد منها: عدم الخبرة في استخدام السلاح من قبل البعض، وبلغت نسبة الموافقة على هذا العامل 24.7 ٪ من إجمالي أفراد العينة التي أجابت على هذا السؤال، وأرجعت سوء الاستعمال إلى عامل المزاح بنسبة 21.1 ٪ بين الأفراد، بينما أعطت عامل الإهمال من قبل البعض للسلاح نسبة 13.3 ٪، مما يؤدي إلى سوء استعماله، ويقصد بالإهمال هنا تركه أمام الأطفال معبأ وغير مؤمن، وأعطيت بقية العوامل بعض الأهمية، حيث تمثلت في: عدم الوعي بمخاطر السلاح، وإلى مشاكل الثأر، وضعف الوازع الديني بين الأفراد، وكذا إلى عدم وجود قضاء عادل، وإلى العصبية والحمية الزائدة عند بعض الأفراد، وكذا إلى التهور وضيق المستوى المعيشي عند الأفراد في المجتمع، بالإضافة إلى سبب آخر تمثل في استخدامه في الأفراح بشكل عشوائي، من قبل الأطفال، والكبار الذين يجهلون استخدام السلاح.

كما أكد أفراد دراسة الحالة أن من أهم الأسباب التي تؤدي إلى سوء استخدام السلاح ضعف سلطة القضاء وعجزه عن حل النزاعات بين الأفراد بشكل نهائي، وكذا إلى استخدامه من قبل البعض أثناء عملية المزاح فيما بينهم، نظراً لحملهم للسلاح باستمرار، مما يؤدي إلى التهور في استعماله من قبل البعض.

يتبين من الجدول رقم (55)، أن من العوامل المؤدية لسوء استعمال السلاح الناري من قبل الأفراد في المجتمع تتمثل في الجهل بكيفية استعماله من قبل البعض، وقد اتفق معظم أفراد العينة على اعتبار هذا العامل من العوامل الأساسية في سوء استخدام الأسلحة النارية عند الأفراد، بنسبة موافقة بلغت لدى الذكور حوالي 80.6 ٪، ولدى الإناث 81.5 ٪، بينما بلغت لدى أفراد العينة من الريف 78.5 ٪، وحوالي 82.7٪ لدى الحضر، و82.1 ٪ لدى الأفراد الأميين، و84.2 ٪ لدى من يقرأ ويكتب، و77.7 ٪ من لديهم تعليم أساسي، وحوالي 81.0 ٪ ممن لديهم مؤهلات جامعية فما فوق. وقد برز ذلك بشكل واضح عند مقابلة إحدى النسوة ممن اتهمن بجريمة القتل، والتي أفادت بأنها لم تكن تعلم أن المسدس الذي سحبته من الرجل الذي رهنته عنده كان غير مؤمن، وأن الطلقة خرجت دون أن يكون قصدها قتل الرجل، كونها تجهل كيفية استخدامه، والمسدس هو ملك لابن أخيها، وقد قامت بشرائه منه منذ فترة، وهي الآن في السجن تقضي فترة عقوبة بالسجن لمدة عشر سنوات، ودفع دية بمبلغ مليون ريال.

ومن هذه النسب نستنتج أن الجهل باستخدام السلاح الناري من قبل البعض، يؤدي إلى سوء استعماله، ووقوع العديد من حوادث القتل، وخلق الخوف والرعب في نفوس الأطفال والنساء والمدنيين على مستوى الأسرة والمجتمع.

يتبين من الجدول رقم (56)، أن معظم أفراد العينة على مستوى الجنس والريف والحضر، وكذا بين مختلف المستويات التعليمية، يرون أن من العوامل التي تساهم في وقوع حوادث السلاح الناري، حمله من قبل صغار السن، وهم غالباً ما يكونون أطفالاً لا تتجاوز أعمارهم الخامسة عشرة، وهذا مما يرفع عدد حوادث سوء استعمال السلاح، ووقوع حوادث القتل الخطأ أو العمد من قبل الأطفال، نظراً لعدم إدراكهم حجم الخسائر والنتائج المترتبة على ذلك، وكما يقول أحد المبحوثين أن كثيراً من المشاكل يكون سببها في البداية أطفالاً، لإطلاقهم النار على أقران لهم، يذهب ضحيتها بعد ذلك العديد من

الكبار، خاصة عندما لا يصل الكبار إلى حل يرضي كافة الأطراف.

ومن خلال النسب المئوية التي عبر عنها أفراد العينة نستنتج أن هذا العامل يعد من العوامل الأساسية التي يترتب عليها سوء استعمال السلاح الناري من قبل أطفال دون السن القانونية، لذا يفترض أن يتم منع حمل السلاح الناري من قبل الأطفال، خاصة في المناطق الريفية، لأنه غالباً ما تزداد هذه الظاهرة في المجتمعات الريفية عنها في المجتمعات الحضرية.

يتبين من الجدول رقم (57)، أن معظم أفراد العينة بحسب الجنس من الذكور والإناث، وعلى مستوى الريف والحضر وكذا على المستوى التعليمي، يرون أن استخدام السلاح الناري في أوقات الحفلات والمناسبات المتعلقة بالزواج والأفراح والأعياد وغيرها، سبب رئيسي لارتفاع عدد حوادث القتل الخطأ بشكل عام، وذلك لعدة أسباب وفسرها أحد المبحوثين بقوله:"تكون معظم حوادث القتل أو الإصابات في فترات المناسبات الخاصة بالزواج، وبعض المناسبات مثل الأعياد، إما نتيجة للطلقات المرتدة التي تعود لتقتل بعض الأفراد، وهم غالباً من النساء والأطفال الذين يكونون فوق أسطح المنازل، أو نتيجة للطلقات العشوائية التي تطلق من معظم الحاضرين لهذه المناسبة، مما يصعب معه معرفة المتسبب في عملية القتل أو الإصابة. الأمر الذي يؤدي بأصحاب الحفل إلى تحمل الأعباء المادية المترتبة على ذلك، وهناك حوادث كثيرة تقع في مثل هذه الأوقات".

وبالرغم من صدور تحذيرات من وزارة الداخلية تمنع استعمال الطلقات النارية في الأعراس والمناسبات بدون إذن مسبق، أو تصريح من الجهة المختصة، ووضعت مبالغ مالية كغرامة على كل من لا يحترم القانون؛ إلا أننا نجد ذلك عرضة للانتهاك من قبل العديد من الأفراد.

ومن خلال النتائج في الجدول أعلاه نستنتج أن هذا العامل يعد هو الآخر من العوامل التي تزيد من سوء استعمال السلاح، وتساهم في ارتفاع حوادث القتل بين الأفراد، وتقلب الأفراح إلى أماكن للأحزان، ومثل هذه الحوادث لا تسجل ضمن الإحصائيات، لأن معظمها يخضع إلى عملية الصلح أو التحكيم، لذا فالتوعية مهمة للأفراد في هذا الجانب.

يتبين من الجدول رقم (58)، أن من العوامل المتسببة في وقوع الحوادث الناتجة عن السلاح الناري؛ حمله باستمرار من قبل الأفراد، واتفق على أهمية هذا العامل معظم أفراد العينة، حيث تراوحت النسبة المئوية بين أفراد العينة 76 ٪ لدى الذكور، و79.7 ٪ لدى الإناث، وبنسبة 75.2 ٪ في المجتمع الريفي، و79.7 ٪ في المجتمع الحضري. أما حسب المستوى التعليمي، فكانت بنسبة 75.9 ٪ لدى غير المتعلمين، و76.4 ٪ لدى من يقرأ ويكتب، و78.6 ٪ لدى أصحاب المؤهلات الثانوية، و78.4 ٪ لدى أصحاب المؤهلات الجامعية والعليا.

وأثناء المقابلة مع أحد أفراد العينة، صرح بأن حمل السلاح باستمرار من قبل الأفراد يساهم في زيادة حوادث القتل، لأنه عندما يكون الفرد مسلحاً، ودخل في مشادة كلامية مع بعض الأفراد، يصل الأمر في معظم الأوقات إلى حالة شديدة من الغضب مما يؤدي به إلى استعمال السلاح، ومن دون شعور، ويتسبب ذلك في وقوع العديد من حوادث القتل بين الأفراد.

يتبين من الجدول رقم (59)، أن هناك أسباباً أخرى تؤدي إلى حيازة السلاح وسوء استعماله من قبل الأفراد؛ أهمها: انتشار ظاهرة الثأر، حيث بلغت نسبة الموافقة على أهمية هذا العامل حوالي 83.6 ٪ من إجمالي أفراد العينة من الذكور الذين أجابوا على هذا السؤال، و79.1 ٪ من الإناث، بينما البقية أرجعوا سوء الاستعمال إلى عوامل أخرى مثل: الاستهتار بالسلاح من قبل البعض، وإلى عدم الصيانة للأسلحة، وإلى ضعف الوازع الديني، وكذا إلى المزاح المتكرر من قبل بعض الزملاء، وهذا ما أكده السجناء ممن تمت إدانتهم بارتكابهم للقتل الخطأ، حيث صرح البعض منهم أن الطلقة النارية لم تكن مصوبة بغرض القتل ولكنها خرجت من البندقية أثناء المزاح، والبعض الآخر أكد أنه أثناء الشجار استعمل البندقية ولم يكن يرغب في القتل وإنما استعمل السلاح من أجل إخافة الغرماء. هذا إلى جانب عدم وجود القضاء العادل الذي ينهي المشاكل، وإلى التهور الذي يمارسه البعض عند استعماله للسلاح، وكذا إلى ضيق المستوى المعيشي عند الأفراد في المجتمع. وهناك سبب آخر تمثل في استخدامه بشكل عشوائي في الأفراح، مما يؤدي إلى إساءة استعماله من قبل الأطفال والكبار، الذين يجهلون استخدام السلاح.

يتبين من الجدول (60)، أن من النتائج التي تتركها ظاهرة حمل السلاح وحيازته وقوع عدد من الحوادث التي تتسبب في قتل عدد كبير من الأفراد الأبرياء غالباً.

وقد اتفق معظم أفراد العينة على أن لحمل السلاح وحيازته أضراراً بشرية، حيث تراوحت النسبة المئوية بين أفراد العينة من الذكور حوالي 94.5 ٪، و96.5 ٪ لدى الإناث، وهي 94.6 ٪ في المجتمع الريفي، و95.3 ٪ في المجتمع الحضري. كما اتفق معظم أفراد العينة من مختلف المستويات التعليمية على أن لظاهرة حمل السلاح الناري وحيازته من قبل الأفراد أضراراً بشرية، حيث يذهب يومياً العديد من الأفراد (أطفالاً ونساءً ورجالاً) جراء ذلك، سواء عن طريق القتل العمد أو الخطأ، وهذا يتطلب العمل على ضرورة وضع حد لعملية حيازة الأسلحة من قبل الأفراد في المستقبل القريب؛ حتى نساهم في التخفيف من الأضراراً البشرية الناجمة عن هذه الظاهرة المتفشية في المجتمع.

يتبين من الجدول رقم (61)، أن من النتائج التي تتركها أيضاً ظاهرة حمل السلاح وحيازته من قبل المواطنين، وقوع عدد من الإصابات، وحوادث القتل للأطفال والنساء والرجال معظمهم من الأبرياء غالباً.

وقد اتفق معظم أفراد العينة على أن لحيازة السلاح وحمله من قبل المدنيين أضراراً على الصحة النفسية للفرد، ولأسرته لما تتركه من أضرار عميقة في نفسيتهم يصعب تفاديها بسهولة، حيث تراوحت النسبة المئوية بين أفراد العينة من الذكور حوالي 69.3 ٪، و76.4 ٪ لدى الإناث، وهي 69.9 ٪ في المجتمع الريفي، و72.2 ٪ في المجتمع الحضري. كما اتفق معظم أفراد العينة من مختلف المستويات التعليمية على أن لظاهرة حمل السلاح الناري وحيازته من قبل الأفراد المدنيين أضراراً بشرية، حيث يذهب يومياً العديد من الأفراد من الأطفال والنساء والرجال جراء ذلك سواء عن طريق القتل العمد أو الخطأ. الأمر الذي يترك معه آثار نفسية للأفراد يصعب حلها، خاصة تلك التي يذهب ضحيتها عدد كبير من القتلى من نفس الأسرة الواحدة، مما يتطلب العمل على ضرورة وضع حد لعملية حيازة الأسلحة من قبل الأفراد في المستقبل القريب.

يتبين من الجدول رقم (62)، أن من النتائج التي تتركها أيضاً ظاهرة حمل السلاح وحيازته من قبل المواطنين، وقوع عدد من الإصابات، وحوادث القتل غالباً. هذا إلى جانب الأضرار المادية التي تخلفها من تدمير للمنازل والممتلكات الخاصة، وعملية السلب والنهب، والتقطع في الطرقات للسيارات، وكذا الاختطافات التي يمارسها البعض تحت تهديد السلاح الناري.

وقد اتفق معظم أفراد العينة على أن لحيازة السلاح وحمله من قبل المدنيين أضراراً مادية على الفرد والأسرة والمجتمع، حيث تراوحت النسبة المئوية بين أفراد العينة من الذكور حوالي 77.9 ٪، و77.3 ٪ لدى الإناث، وهي 77.2 ٪ في المجتمع الريفي، و78.8 ٪ في المجتمع الحضري. كما اتفق معظم أفراد العينة من مختلف المستويات التعليمية على أن لظاهرة حمل السلاح الناري وحيازته من قبل الأفراد المدنيين أضراراً مادية، تتمثل في عملية السطو والنهب للممتلكات الخاصة، وخطف السياح الأجانب، لكي يتم مقايضتهم مع الحكومة لنيل بعض المطالب منها، وبالرغم من أنه لم تسجل وقوع حادثة قتل، أو اعتداء ضدهم من قبل الخاطفين، الذين يعملون على حسن ضيافتهم وإكرامهم داخل القبائل التي يحتجزونهم فيها؛ إلا أنهم أمام العرف والقانون يمارسون أعمالاً غير مشروعة، ويتسببون في تقويض الأمن في المجتمع.

كما أن حيازة الأسلحة تتيح الفرصة للاعتداء وأخذ ممتلكات الغير بالقوة، ومن دون أي وجه حق، ويقول أحد أفراد العينة الحضرية "الإنسان في المدينة أصبح يخاف من عملية شراء الأراضي، لأنه لا يعرف بالضبط كم سيظهر له من مطالبين لها، بل في معظم الأحيان تؤخذ الأرضية بقوة السلاح، ولا يستطيع القانون أو الأجهزة المختصة تقديم العون للمواطن".

مما سبق يلاحظ أن لحمل السلاح الناري وحيازته العديد من الأضرار والنتائج البشرية، والنفسية، والمادية على الفرد والأسرة والمجتمع، وكل تلك المظاهر تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في إعاقة التنمية الشاملة والمستدامة في المجتمع اليمني، حيث يحرم الكثير من أبناء القرى المتصارعة من التعليم، وعدم قدرتهم على مواصلة التعليم الجامعي حتى داخل المدن الكبيرة كونهم مطاردين بشكل مستمر على خلفية قضايا الثأر، وفي حالة من الخوف الدائم سواء داخل مناطقهم القبلية، أو في خارجها، وكل تلك العوامل تتسبب أيضاً في عدم وصول الخدمات إلى مثل تلك المناطق التي يستمر فيها حالة الصراع والاقتتال.

يتبين من خلال الجدول رقم (63)، والخاص برأي أفراد العينة حول ذكر أي أضرار أخرى غير تلك التي سبق أن أشرنا إليها تنجم عن حيازة وحمل السلاح الناري من قبل الأفراد في المجتمع، جاءت آراؤهم بأن هناك أضرار أخرى من أهمها: الخوف المستمر، والشعور بعدم الأمان في المجتمع، وبلغت النسبة لهذا الضرر بين أفراد العينة الريفية حوالي 83.9 ٪، و84.7 ٪ لدى عينة الحضر، وهذه النتيجة التي اتفق حولها معظم أفراد العينة تعطينا دلالة واضحة على ما تسببه حيازة الأسلحة من أضرار، وما تخلفه من قلق وخوف وتهديد للأمن الإنساني في المجتمع، وهو عدم الشعور بالأمان من قبل الأفراد في المجتمع.

أما الأضرار الأخرى التي تم ذكرها، فتمثلت في أن لهذه الظاهرة عدة أضرار على الفرد والأسرة لما تخلفه من تيتم الأطفال وترمل النساء، وتزيد من حدة المشاكل والثأر بين الناس، هذا إلى جانب الأضرار المادية، والمعنوية والدينية.

يتبين من الجدول رقم (64)، أن هناك علاقة من حيث عدم استخدام السلاح بين الذكور والإناث لصالح الاناث، حيث أن حوالي 23.4 ٪ من الإناث من أفراد العينة استعملن السلاح الناري في المناسبات، أو تعلمن الرماية والصيد، كانت النسبة 74.8 ٪ لدى عينة الذكور.

وعندما حاولنا التعرف على العلاقة بين أفراد العينة الريفية والحضرية واستخدام أفرادها للسلاح الناري؛ تبين لنا من خلال استعمال مربع كاي(52) أنه لا توجد علاقة، وهي 62.8 ٪ لدى العينة الريفية و60.2 ٪ لدى العينة الحضرية. أما فيما يتعلق بأفراد العينة من الرجال في السجن المركزي بتعز، فقد ظهر أن 40 ٪ من سكان الحضر مقابل 60 ٪ من سكان الريف.

ولكن وجدت العلاقة عندما قمنا باستخدام مربع كاي بين أفراد العينة بحسب المناطق المدروسة (حضرية شمالية وجنوبية)(53)، وكانت العلاقة قوية، ونستنتج أن أبناء المدن الرئيسة وخاصة عدن وأمانة العاصمة، وكذا بين أبناء المحافظات الشمالية والجنوبية، ويعود ذلك إلى أن السلطات في تلك المحافظات كانت إلى فترة ما قبل الوحدة تمنع حيازة السلاح، ويعاقب كل من وجد بحوزته سلاح ناري، وهذا ما يفسر تلك العلاقة، أما اليوم فنشاهد انتشاراً لعملية الحيازة وتوافر أسواق لبيعها، وبرزت تلك الظاهرة بعد حرب عام 1994، حيث تسرب عدد كبير من الأسلحة الخفيفة، مما سهل الحصول عليها وحيازتها من قبل المدنيين.

(يتبع)

دور المرأة في الاقتصاد بالماء داخل المنزل دور أساسي لترشيد استهلاكه

المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن
Water in Yemen 2011
Yemen: Management and Development of Water Resources

مؤسسة ١٤ أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة

SHEBA
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية